

خصوصية حقوق الشعوب الاصلية في القانون الدولي

The specificity of the rights of indigenous peoples in international law

م.م. جمانه مهدي فضل
كلية الطب جامعة ابن سينا للعلوم الطبية والصيدلانية

jumana.mfadil@ibnsina.edu.iq

م.م. زينب عبد الستار جبار
قسم هندسة النفط والغاز الجامعة التكنولوجية
zainab.a.jabbar@uotechnology.edu.iq

الملخص

أن الشعوب الأصلية لم يكن لها أي دور مهم في القانون الدولي قبل سبعينيات القرن العشرين، إذ يعود تاريخ حقوق الشعوب الأصلية في القانون الدولي منذ الحرب العالمية الثانية، وتكون المجتمعات الأصلية متنوعة، إلا أنها تشترك في سمات متعددة مثل الافتقار إلى الدولة والتمهيش في المستقبل الاقتصادي والسياسي، والتمييز على أسس ثقافية ووثنية، وهم يتمتعون بالحقوق الفردية التي يتمتع بها الافراد في الجماعة فضلاً عن الحقوق الجماعية المتأصلة في المجموعة ككل.

من ثم إن القانون الدولي يوفر الحماية اللازمة لتعزيز مصالح الشعوب الأصلية، إذ توجد اعلانات دولية ومجموعة متنوعة من الاتفاقيات الدولية التي توفر الإطار القانوني للشعوب الأصلية في كفاحها للحفاظ على البقاء المادي والثقافي لها وضمان تمتعها بحقوقها العامة والجماعية، كما تم تأكيد حقوق الشعوب الاصلية في العديد من الاحكام القضائية التي صدرت من المحاكم الدولية.

الكلمات المفتاحية: الشعوب ومجموعة الجماعة الصكوك الدولية، القضاء الدولي.

Abstract:

Indigenous peoples did not have any significant role in international law before the 1970s. The history of indigenous peoples' rights in international law dates back to World War II. Indigenous communities are diverse, but they share several characteristics such as the lack of a state, marginalization in the economic and political future, and discrimination on cultural and ethnic grounds.

They enjoy the individual rights that Individuals in the group as well as the collective rights inherent in the group as a whole. International law therefore provides the necessary protection to promote the interests of indigenous peoples. There are international declarations and a variety of international agreements that provide the legal framework for indigenous peoples in their struggle to maintain their physical and cultural survival and ensure their enjoyment of their general and collective

rights. The rights of indigenous peoples have also been affirmed in Many judicial rulings issued by international courts.

Keywords: Indigenous peoples, collective rights, international instruments, international justice

المقدمة

الشعوب الأصلية هي شعوب ذات عرق أو ثقافة أو لغة أو هوية مميزة، إذ تشكل الشعوب الأصلية أغلبية السكان في بعض الدول؛ في حين تضم دول أخرى أقليات صغيرة، وتتمتع بمجموعة من الحقوق الفردية العامة التي يتمتع بها كافة البشر مثل عدم التمييز والمساواة، من ثم يتعلق الإطار القانوني الدولي بها، فضلاً عن حقوق جماعية محددة للغاية مثل الحق في تقرير المصير، والحقوق الثقافية، وحقوق الأراضي، والسيطرة على الموارد الطبيعية، والكثير من حقوق الشعوب الأصلية المهمة لا يتم تأطيرها في معاهدات محددة لحقوق الشعوب الأصلية، ولكنها جزء من معاهدات أكثر عمومية، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية، مع ذلك فقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٣ ايلول ٢٠٠٧، إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، مستفيدة من المصادر القائمة للقانون الدولي لتوضيح حقوق الإنسان للشعوب الأصلية سواء بالنسبة للحقوق الفردية أو الحقوق الجماعية وهو أول صك دولي يُعنى بحقوق الشعوب الأصلية كما توجد العديد من الاعلانات و الاتفاقيات الدولية الاخرى التي وفرت الحماية القانونية الدولية للشعوب الاصلية ضد سياسات التهميش و الانتهاكات التي تتعرض لها في الكثير من الدول، كما عرضت على محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان قضايا الشعوب الاصلية وبذلت محاولات من قبل المنظمات للحصول على احكام قضائية من قبل المحكمة الجنائية الدولية ضد اعمال الابادة الجماعية التي تتعرض لها الشعوب الاصلية.

أولاً: أهمية البحث

أن للشعوب الاصلية الحق في تقرير مصيرها والحفاظ على انظمتها القانونية وعاداتها و اراضيها بما يتفق مع معايير حقوق الانسان ولاسيما أن العديد من الدول تنتهك حقوق هذه الشعوب لذلك كان لابد من تكريس الجهود الدولية لإصدار العديد من الاعلانات والاتفاقيات الدولية التي توفر الحماية لهم وترسيخ هذه الحقوق من خلال اصدار احكام قضائية لصالحهم.

ثانياً: إشكالية البحث

سننطلق في بحثنا من إشكالية رئيسة تتمحور حول مفهوم الشعوب الأصلية؟ الحقوق العامة والجماعية التي تتمتع بها الشعوب الأصلية؟ دور الصكوك الدولية والقضاء الدولي في توفير الحماية للشعوب الأصلية؟

ثالثاً: فرضية البحث

أن حماية حقوق الشعوب الأصلية يتطلب ضرورة الاعتراف بالحقوق الجماعية ذات الخصوصية بالنسبة لها من خلال تأكيد الإطار القانوني الذي يعترف بحقوقهم وبيان موقف المحاكم الدولية من الانتهاكات التي تتعرض لها من أجل توفير الحماية لهم وضمان حقوقهم بشكل فعال.

رابعاً: منهجية البحث

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي من خلال بيان مفهوم حقوق الشعوب الأصلية وتفصيل الحقوق التي تتمتع بها هذه الشعوب، اتبعنا كذلك المنهج التحليلي من خلال بيان الصكوك الدولية والاحكام القضائية التي توفر وتؤكد الحماية لحقوق الشعوب الأصلية.

المبحث الأول

مفهوم الشعوب الأصلية

أن المجتمعات الأصلية غير متجانسة إلى حد كبير، ولكنها تمتلك بعض السمات المشتركة، مثل الافتقار إلى الدولة، والتهميش الاقتصادي والسياسي، والتمييز الثقافي والعنصري وقد اكتسبت حقوق الشعوب الأصليين أهمية في القانون الدولي منذ الحرب العالمية الثانية، على الرغم من عدم وجود مفهوم متفق عليه لحقوق السكان الأصليين إلا أن مصطلح حقوق السكان الأصليين هو مصطلح واسع يشمل مجموعة من الحقوق التي يمكن للشعوب الأصلية أن تطالب بها من أجل تحسين ظروف الشعوب الأصلية، بناءً على ذلك سنتناول في هذا المبحث مفهوم الشعوب الأصلية والذي سنتطرق فيه إلى تعريف الشعوب الأصلية في المطلب الأول، من ثم نتناول حقوق الشعوب الأصلية في المطلب الثاني و على النحو الآتي:

المطلب الأول

تعريف الشعوب الأصلية

أن الاهتمام بإيجاد تعريف للشعوب الأصلية لم يكن إلا بعد سبعينيات القرن العشرين ع الرغم من أن ممثلو السكان الأصليين، بينوا في عدة مناسبات، أمام فريق العمل التابع للأمم المتحدة المعني بالسكان

الأصليين عن أن تعريف " السكان الأصليين " ليس ضروريًا إلا أنه بُذلت جهود كبيرة لتحديد من هم "الشعوب الأصلية".^١

أن الشعوب الأصلية مصطلح فرنسي يشير إلى أولئك الذين يقيمون في نفس المكان منذ زمن بعيد.^٢

أن مصطلح الاصلي كان مختلف عليه في القانون الدولي فهو يشير في الغالب إلى أصول الفرد "الأمم الأولى"، و"الأصلي" وهو مصطلح يستخدم عادة في الأدب الأنجلو ساكسونيا والذي "يحمل دلالات قوية على الأصالة والانتماء، ويستخدم العلماء الأمريكيين مصطلح "الأصلية" كوصف أكثر دقة لوضع الجماعات الأصلية في الأمريكتين.^٣

في آسيا، يشير مصطلح "الشعوب الأصلية" إلى مجموعات متميزة ثقافيًا، مثل "القبائل الجبلية" أو "الشعوب القبلية" أو "القبائل المجدولة"، بينما في إفريقيا، غالبًا ما ترتبط مصطلحات مثل "الرعاة" أو "المجموعات الضعيفة" أو "الصيادين وجامعي الثمار" بـ "الشعوب الأصلية"، لقد تطورت تعريفات الأصالة بمرور الوقت لتعكس التصورات المتغيرة للمستعمرين وصراعهم مع الشعوب الأصلية ذاتها.^٤

خلال الحقبة الاستعمارية، تم استخدام المفهوم للإشارة إلى جميع السكان الأصليين غير الأوروبيين في المستعمرات الأوروبية، في بداية حقبة ما بعد الاستعمار، تم ترويج الأصالة كمفهوم يشير إلى غير الأوروبيين في البلدان التي ظل فيها المنحدرون من أصل أوروبي مهيمنين.^٥ فضلاً عن ذلك فقد ظهر اختلاف حول مصطلح الشعوب في القانون الدولي فهل يستلزم حقوق جماعية مثل تقرير المصير، بصورة عامة تتمتع "الشعوب" في القانون الدولي بحقوق جماعية مثل الحق في تقرير المصير ولا تتمتع بحقوق الفرد فقط، ويفضل السكان الأصليون وبعض المنظمات الدولية استخدام مصطلح "الشعوب" بدلاً من "الأمم" أو "القبائل" أو "السكان".^٦

¹ Cher Weixia Chen, Indigenous Rights in International Law, Oxford Research Encyclopedias of international studies, 2017, p3.

² Nesti.L, Indigenous peoples' rights to land and their link to environmental protection: The case of Mapuche-Pehuenche. Law and Anthropology: International Yearbook for Legal Anthropology, vol 11,2001, p 67.

³ M. Schwartz, The NSW Bail Act and aboriginal defendants Indigenous Law Bulletin, Library of South Australia, Vol 6(9),2005, p 5–6.

⁴ Ibid.p7.

⁵ States of the world's Indigenous people, United Nations,2009, St/Esa/328, p6.

⁶ Lydia van de Fliert. Indigenous peoples and international organizations, Coronet BooksInc, First Edition,1994, p12.

وتعارض بعض حكومات الولايات استخدام مصطلح "الشعوب" فيما يتعلق بالشعوب الأصلية لأنها تخشى ارتباطه بحق الانفصال وإقامة دولة مستقلة وتفضل هذه الدول استخدام مصطلحي "القبائل" أو "السكان" اللذين قد لا يكون لهما مثل هذه الارتباطات، وتستخدم بعض الوثائق الدولية مصطلح الشعوب بدلاً من السكان أو القبائل كمنظمة العمل الدولية التي اعتمدت الاتفاقية رقم ١٦٩ بشأن الشعوب الأصلية^١، وفي مؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٢، تم اعتماد مصطلح "الشعوب الأصلية" دون قيد أو شرط لأول مرة في وثيقة رسمية للأمم المتحدة^٢.

في عام ١٩٧٢، قدم المقرر الخاص للأمم المتحدة مارتينيز كوبو تعريفاً يُستشهد به كثيراً لـ الشعوب الأصلية (وهي التي تتألف من المنحدرين الحاليين من الشعوب التي سكنت أراضي بلد ما كلياً أو جزئياً في الوقت الذي وصل فيه أشخاص من ثقافة أو أصل عرقي مختلف إلى هناك من أجزاء أخرى من العالم، وتغلبوا عليه عن طريق الفتح أو الاستيطان أو غير ذلك من الوسائل وأخضعوها لحالة غير مهيمنة أو استعمارية؛ وهم يعيشون اليوم وفقاً لعاداتهم وتقاليدهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الخاصة بهم أكثر من امتثالهم لمؤسسات البلد الذي يشكلون الآن جزءاً منه، في ظل بنية دولة تتضمن بشكل أساسي الخصائص الوطنية والاجتماعية والثقافية لشرائح أخرى من السكان التي تهيمن عليها)^٣، و قد تعرض هذا التعريف لانتقادات بسبب إضفاء طابع جوهري على الثقافة الأصلية والعادات والدين والتاريخ وتجميد الهوية الأصلية^٤.

في عام ١٩٨٣، وسعت مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية بالسكان الأصليين هذا التعريف، وفي عام ١٩٨٦ أضافت مبدأ تحديد الهوية الذاتية التي بموجبها أن أي فرد قد عرّف نفسه بأنه من السكان الأصليين وقبلته المجموعة أو المجتمع كأحد أعضائه، يجب اعتباره شخصاً أصلياً^٥.

^١ الاتفاقية رقم ١٦٩ بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة لعام ١٩٨٩.

^٢ Jentoft, S., Minde, H., & Nilsen, R. (Eds), Indigenous peoples: Resource management and global rights, Rangifer, Vol. 23, No. 2, 2003, p77.

^٣ STUDY OF THE PROBLEM OF DISCRIMINATION AGAINST INDIGENOUS POPULATIONS, Preliminary report submitted by the Special Rapporteur, Mr. José R. Martínez Cobo, 1972, (E/CN.4/SUB.2/L.566), p10.

^٤ grabbing crimes, The Paradoxes of indigenous politics, Americas Quarterly, 2011: <https://www.americasquarterly.org/fulltextarticle/the-paradoxes-of-indigenous-politics/>

^٥ Nesti, L., Op. Cit, P69.

هناك محاولات لتوسيع مفهوم الشعوب ليشمل الشعوب الأصلية داخل حدود الدول المستقلة^١، ويعرف جانب من الفقه الشعوب الأصلية بأنها مجموعات اقلية داخل المجتمع^٢، أو هي الشعوب التي تتمتع باستمرارية تاريخية مع مجتمعات ما قبل الغزو وما قبل الاستعمار تعتبر نفسها متميزة عن الفئات الأخرى من المجتمعات السائدة الآن في تلك الأراضي أو أجزاء منها وهي تشكل في الوقت الحاضر فئات غير مهيمنة في المجتمع وهي عازمة على الحفاظ على أراضيها الأصلية وهويتها العرقية وتطويرها ونقلها إلى الأجيال القادمة باعتبارها أساس وجودها المستمر كشعوب، ووفقاً لأنماطها الثقافية ومؤسساتها الاجتماعية وأنظمتها القانونية^٣، والشعوب الأصلية هي شعوب ذات عرق أو ثقافة أو لغة أو هوية مميزة، مثل الماساي أو الإنويت^٤.

المطلب الثاني

حقوق الشعوب الأصلية

يبلغ عدد الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم ما بين ٣٠٠ و ٥٠٠ مليون نسمة، وهم يجسدون ويغذون ٨٠٪ من التنوع الثقافي والبيولوجي في العالم، ويشغلون ٢٠٪ من سطح الأرض، إن الشعوب الأصلية في العالم متنوعة للغاية في بعض البلدان، يشكل السكان الأصليون أغلبية السكان؛ في حين تضم بلدان أخرى أقليات صغيرة و تهتم الشعوب الأصلية بالحفاظ على الأرض فقد أثرت الشعوب الأصلية على القانون البيئي الدولي بسبب العلاقة التكافلية بين الثقافات الأصلية والبيئة الطبيعية^٥، وحماية اللغة وتعزيز الثقافة و يسعى بعضهم إلى الحفاظ على طرق الحياة التقليدية، في حين يسعى آخرون إلى مشاركة أكبر في هيئات الدولة الحالية، و إن الشعوب الأصلية تتكيف دائماً مع التغيرات

¹ BEN SAUL, INDIGENOUS PEOPLES, LAWS AND CUSTOMS IN THE TEACHING OF PUBLIC AND PRIVATE INTERNATIONAL LAW, Ngiya: Talk the Law - Vol 4, 2012, p69.

² Jennifer Hendry & Melissa L. Tatum, Human Rights, Indigenous Peoples, and the Pursuit of Justice, YALE LAW & POLICY REVIEW, Vol34.Issue2, 2016, p374.

³ MARK MCMILLAN AND SOPHIE RIGNEY, THE PLACE OF THE FIRST PEOPLES IN THE INTERNATIONAL SPHERE: A LOGICAL STARTING POINT FOR THE DEMAND FOR JUSTICE BY INDIGENOUS PEOPLES, CRITIQUE AND COMMENT, POINT FOR THE DEMAND FOR JUSTICE BY INDIGENOUS PEOPLES, Melbourne University Law Review, Vol39, No3, 2016, p987 .

⁴ International law and Human Rights: <https://fnnewyork.um.dk/en/denmark/international-law-and-human-rights>

⁵ Firestone, J., Lilley, J., & Noronha, I, Cultural diversity, human rights, and the emergence of Indigenous peoples in international and comparative environmental law. American University International Law Review, Vol. 20, Issue.2,2005, p 226.

في العالم وهي تعترف الشعوب الأصلية بمحنتها المشتركة وتعمل من أجل تقرير مصيرها ؛ على أساس احترامها للأرض.^١

تمتلك الشعوب الأصلية مجموعة من الحقوق التي يمكن المطالبة بها قانونيًا أو أخلاقيًا فهي تتمتع بالمعايير الأساسية لحقوق الإنسان^٢، و تتداخل حقوق الشعوب الأصلية مع العديد من حقوق الإنسان الأخرى والكثير من حقوق الشعوب الأصلية المهمة لا يتم تأطيرها في معاهدات محددة لحقوق الشعوب الأصلية، ولكنها جزء من معاهدات أكثر عمومية، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو اتفاقية منع ومعاينة جريمة الإبادة الجماعية، فإن للشعوب الأصلية الحق في الحياة والحرية والمساواة دون تمييز، وكذلك الحق في حماية ممتلكاتهم الثقافية وهويتهم.^٣

وكذلك الحق في التعليم والتوظيف والصحة والدين واللغة، ولهم الحق في امتلاك الأراضي بشكل جماعي^٤ وهذه هي حقوق الإنسان العامة، إلا أن هنالك مجموعة من الحقوق مخصصة على وجه التحديد للشعوب الأصلية والتي تثير الجدل وهي (الحق في تقرير المصير، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحقوق الجماعية)، فيما يتعلق بالحق في تقرير المصير فإن هذا الحق يرد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة المشتركة الأولى من كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تنص على أن: "لكل الشعوب الحق في تقرير المصير وبموجب هذا الحق، فإنها تحدد بحرية وضعها السياسي وتسعى بحرية إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، فهو ينبع من فكرة أن جميع البشر لهم الحق بشكل فردي أو جماعي في تقرير مصائرهم في ظل ظروف من المساواة، مع ذلك فإن مفهوم تقرير المصير من أكثر المفاهيم إرباكاً وإثارة للجدل فيما يتصل بحقوق الشعوب الأصلية في القانون الدولي لأن البعض يرى أنه حق فردي لا يمكن أن يمتد إلى المجموعات^٥، ولا يزال النظام القانوني الدولي ينظر إلى البقاء الثقافي والسلامة الإقليمية والاستقلال الذاتي للشعوب الأصلية

¹ STUDY GUIDE: The Rights of Indigenous Peoples, Copyright © 2003 University of Minnesota Human Rights Center, Human Rights library: <http://hrlibrary.umn.edu/edumat/studyguides/indigenous.html>

²Duncan Iveson, Paul Patton and Will Sanders, Political Theory and the Rights of Indigenous Peoples, The Canadian Journal of Sociology, Vol.29, No.1,2000, p151.

³Ben Saul, Indigenous Issues in the Teaching of International Law, Social Science Research Network Electronic Library, No. 09/108,2009, p6.

⁴ STUDY GUIDE:The Rights of Indigenous Peoples, Copyright © 2003 University of Minnesota Human Rights Center, Human Rights library: <http://hrlibrary.umn.edu/edumat/studyguides/indigenous.html>

⁵ Mazel Odette, The Evolution of Rights: Indigenous Peoples and International Law, Australian Indigenous Law Review, vol. 13, no. 1,2009,p150-151.

باعتبارها أموراً تقع ضمن الاختصاص الحصري لأنظمة الدول الاستيطانية التي غزت هذه الشعوب وأخضعتها^١، ونظراً لأن الأمم المتحدة تتكون من دول تهتم في المقام الأول بمصالحها الذاتية، فإن الدول تسارع إلى تقييد توسيع نطاق هذا المبدأ ليشمل حالات إنهاء الاستعمار فقط.^٢

إلا أنه يرد في إعلان حقوق الشعوب الأصلية لعام ٢٠٠٧ النص على تقرير المصير باعتباره المشاركة الكاملة للشعوب الأصلية في القرارات المتعلقة بها، واتخاذ الشعوب الأصلية قرارات بشأن شؤونها الخاصة، أو التمتع بشكل معين من أشكال الحكم الذاتي الإقليمي.^٣

نتيجة لذلك فقد صوتت أغلب الدول لصالح إعلان حقوق الشعوب الأصلية لعام ٢٠٠٧ وقبلت حق الشعوب الأصلية في تقرير المصير بشرط ألا يهدد ذلك سلامة أراضي الدولة ومع ذلك، استمرت بعض الدول، بما في ذلك الولايات المتحدة وأستراليا وكندا ونيوزيلندا، التي صوتت ضد إعلان عام ٢٠٠٧، في معارضة حق تقرير المصير^٤

فيما يتعلق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان الأصليين فإنها تتمثل بحقوق السكان الأصليين في أراضيهم وغيرها من الموارد الطبيعية، ومن أجل تبرير هذا الحق فقد تم تطبيق مفهوم "السيادة التاريخية" الذي نشأ أثناء حركة إنهاء الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية على قضايا السكان الأصليين، وقد أكد هذا المفهوم إعلان الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٧ بشأن حقوق الشعوب الأصلية: "الحق في الأراضي والأقاليم والموارد التي امتلكوها أو احتلوا تقليدياً أو استخدموها أو اكتسبوها بطريقة أخرى"، فضلاً عن ذلك، تم تبريره على أساس حقوق المعاهدات من أجل حماية أراضي السكان الأصليين والموارد الطبيعية الأخرى^٥، كما تتمثل بحق الملكية الفكرية والثقافية

¹Williams Jr, 'Encounters on the Frontiers of International Human Rights Law: Redefining the Terms of Indigenous Peoples' Survival in the World, Duke Law Journal, vol.39, Issue4,1990, p696 .

² Nesti.L,Op.Cit,P81.

³ تنص المادة الرابعة من اعلان حقوق الشعوب الاصلية لعام ٢٠٠٧ على أنه: "للشعوب الاصلية في ممارسة حقها في تقرير المصير الحق في الاستقلال الذاتي أو الحكم الذاتي في المسائل المتصلة بشؤونها الداخلية والمحلية، وكذلك في سبل ووسائل تمويل مهام الحكم الذاتي التي تضطلع بها".

⁴ World, Duke-determination in regional human rights law: From Kosovo to Cameroon. American Journal of International Law, Vol. Shelto105, No.1, 2011, p60.

⁵Daes, E. I,Protection of the heritage of Indigenous peoples, Final Report of the Special Rapporteur, Mrs. Erica-Irene Daes, in Conformity with Sub commission Resolution 1993/44 and Decision 1994/105 of the Commission on Human Rights,1995, E/C'N.4/Sub.2/1995/p4 .

للشعوب الأصلية، إذ هنالك إجماع بشأن أهمية الممتلكات الثقافية والفكرية للشعوب الأصلية أثناء مناقشات مشروع إعلان عام ١٩٩٣ بشأن حقوق الشعوب الأصلية.^١

المبحث الثاني

حماية حقوق الشعوب الأصلية في إطار الصكوك الدولية والقضاء الدولي

أن الشعوب الأصلية تتمتع بالحماية التي وفرتها لها الاعلانات الدولية والاتفاقيات الدولية ولاسيما أنهم يتمتعون بالعديد من الحقوق العامة والحقوق الجماعية التي تتعرض للانتهاكات من قبل العديد من الدول ونتيجة لذلك نظرت المحاكم الدولية ولاسيما محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في القضايا التي تخص هذه الشعوب واصدرت احكاماً لصالحهم كما بذلت جهود عديدة من اجل الحصول على الاهتمام في قضايا الشعوب الأصلية من قبل المحكمة الجنائية الدولية وهذا ما سنتولى دراسته في هذا المبحث وعلى النحو الآتي:

المطلب الأول

دور الاتفاقيات والاعلانات الدولية في حماية حقوق الشعوب الأصلية

تتوفر الحماية الدولية للشعوب الأصلية في العديد من الصكوك الدولية إذ أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ هو أول وثيقة دولية تنص على أن جميع البشر متساوين في الكرامة والحقوق ويحق للجميع التمتع بالحقوق الواردة في الإعلان دون أي تمييز، مثل التمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر.^٢

كما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٣ أيلول ٢٠٠٧، إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، مستفيدة من المصادر القائمة للقانون الدولي لتوضيح حقوق الإنسان للشعوب الأصلية سواء بالنسبة للحقوق الفردية أو الحقوق الجماعية وقد جاء في ديباجة الإعلان: "لقد عانى السكان الأصليون من الظلم التاريخي نتيجة، من بين أمور أخرى، لاستعمارهم وحرمانهم من أراضيهم وأقاليهم ومواردهم، ومن ثم منعهم من ممارسة حقهم في التنمية بما يتفق مع احتياجاتهم ومصالحهم الخاصة" وهذا الاعلان يعد جزء من القانون الدولي العرفي.^٣

^١ إعلان ماتاتوا لعام ١٩٩٣ بشأن حقوق الملكية الثقافية والفكرية للشعوب الأصلية هو الأول من نوعه المخصص حصرياً لحماية الممتلكات الثقافية والفكرية للشعوب الأصلية.

^٢ المادة الثانية من الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

^٣ Protection of indigenous peoples, Coalition for the international Criminal Court: <https://www.coalitionfortheicc.org/global-challenges-icc-protecting-indigenous-peoples>

بالمثل فإن الإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان لعام ١٩٤٨^١ والذي يمثل جزء من القانون الدولي العرفي أو "المبادئ العامة" بسبب الاعتراف به من قبل المحاكم الدولية، أيضاً ينص على حقوق الشعوب الأصلية ويوفر الدعم لها من أجل كفاحها للحفاظ على البقاء المادي والثقافي لها.^٢ كذلك فإن إعلان اليونسكو لعام ١٩٧٨ بشأن التحيز العنصري والتمييز يتعامل مع العديد من الجوانب المتعلقة بحقوق المجموعات مع التركيز القوي على حماية هوية المجموعات وحظر الاستيعاب القسري^٣، كما أن إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية أو دينية أو لغوية لعام ١٩٩٢ يتناول التزامات الدول تجاه الأقليات وكذلك حقوق الأقليات إذ تشمل الموضوعات التي يتناولها الإعلان الهوية القومية أو الإثنية أو الثقافية أو الدينية أو اللغوية للأقليات^٤، و أن إعلان وبرنامج عمل ديربان لعام ٢٠٠١ يتضمن قسماً خاصاً يتناول قضايا الشعوب الأصلية.^٥ وفي إطار الاتفاقيات الدولية فإن اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٩ بشأن الشعوب الأصلية والقبلية^٦ تمثل أول اتفاقية دولية تتناول الاحتياجات المحددة لحقوق الإنسان للشعوب الأصلية وتحدد الاتفاقية مسؤوليات الحكومات في تعزيز وحماية حقوق الإنسان للشعوب الأصلية، كما توجد قبلها اتفاقية بشأن حماية الشعوب الأصلية وغيرهم من السكان القبليين وشبه القبليين وادماجهم في المجتمع العام للبلدان المستقلة والتي أصبحت نافذة عام ١٩٥٩ من خلالها تم وضع مقترحات خاصة من أجل حماية الشعوب الأصلية وأن تتخذ إجراءات بشكل مستمر لاجل تحسين الظروف المعيشة لهؤلاء السكان وتوفير العمل لهم مع الأخذ بالحسبان أن اتباع معايير دولية عامة في صدد هذا الموضوع سيسهل الإجراءات الكفيلة بحماية السكان هؤلاء و يحسن من وسيلة دمجهم وبشكل تدريجي في الجماعات الوطنية التي هم بالاصل جزء منها وينتمون لها.^٧

^١ الإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان صدر عن منظمة الدول الأمريكية بموجب القرار رقم (٣٠) الذي اتخذته المؤتمر الدولي التاسع للدول الأمريكية عام ١٩٤٨.

^٢ James S. Phillips, The rights of indigenous peoples under international law, Global Bioethics, vol. 26, no.2,2015, p1.

^٣ Mazel Odette, Op.cit, p150.

^٤ تنص المادة الأولى على: "١. على الدول أن تقوم، كل في إقليمها، بحماية وجود الأقليات وهويتها القومية أو الإثنية، وهويتها الثقافية والدينية واللغوية، وبتهيئة الظروف الكفيلة بتعزيز هذه الهوية.

٢. تعتمد الدول التدابير التشريعية والتدابير الأخرى الملائمة لتحقيق تلك الغايات."

^٥ هو خطة أممية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب على الصعيد العالمي، فضلاً عن أنه الوثيقة التي تمثل التزاماً راسخاً من المجتمع الدولي بمعالجة هذه القضايا.

^٦ المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية اعتمد الاتفاقية رقم ١٦٩ بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة.

^٧ Protection of indigenous peoples, Coalition for the international Criminal Court: <https://www.coalitionfortheicc.org/global-challenges-icc-protecting-indigenous-peoples>

فضلاً عن ذلك تتضمن اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٩٠ لوائح واقتراحات ذات صلة بالشعوب الأصلية فيما يتعلق بعدم التمييز ضد الأطفال^١، والحق في التعليم بما في ذلك التعليم بشأن حقوق الإنسان والهوية الثقافية الخاصة^٢، واللغة والقيم^٣. كما أن المؤتمر الدولي للمنظمات غير الحكومية بشأن الشعوب الأصلية والأرض الذي عقد في عامي ١٩٧٧ و ١٩٨١ على التوالي ساهم في التأكيد على حماية حقوق الإنسان للشعوب الأصلية وبذلك فإن الشعوب الأصلية تمتلك حماية واسعة توفرها لها هذه الصكوك الدولية^٤.

المطلب الثاني

الحماية القضائية لحقوق الشعوب الأصلية

أن الشعوب الأصلية لا تزال تواجه تهديدات خطيرة لوجودها الأساسي بسبب السياسات الحكومية المنهجية، ففي العديد من البلدان تُنهب أراضيهم من خلال معاهدات ظالمة، وتواصل الحكومات الوطنية حرمان الشعوب الأصلية من الحق في العيش في أراضيهم التقليدية وإدارتها؛ وغالباً ما تنفذ سياسات لاستغلال الأراضي وفرض سياسات التهجير القسري في محاولة للقضاء على الشعوب الأصلية وثقافتاتها وتقاليدها^٥، وقد عرضت العديد من القضايا على المحاكم الدولية من أجل الحصول على احكام قضائية تؤكد حقوق الشعوب الأصلية إذ قامت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بالنظر في قضايا مختلفة لحقوق السكان الأصليين إذ في ٣١ اب عام ٢٠٠١ أصدرت المحكمة حكمها في قضية أواس تينجني ضد نيكاراجوا، بخصوص ملكية شعب أواس تينجني للأرض، وترى المحكمة بأن الحق الإنساني الدولي في التمتع بفوائد الملكية، وخاصة كما أكدته الاتفاقية الأمريكية لحقوق

^١ تنص المادة الثانية على أن: "جميع الأطفال يمتلكون هذه الحقوق، بصرف النظر عن من هم أو أين يعيشون أو أي لغة يتكلمون أو ما هو دينهم أو أفكارهم أو أشكالهم، ما إذا كانوا أولاد أو بنات، أو إذا كانوا ذوي إعاقة أو أغنياء أو فقراء، وبصرف النظر عن من يكون آبائهم أو أسرهم وأفكارهم ومعتقداتهم أو ماذا يعملون. ولا يجوز معاملة أي طفل معاملة غير عادلة لأي سبب من الأسباب".

^٢ تنص المادة (٢٩) على: "ينبغي أن يساعد التعليم الذي يحصل عليه الأطفال على تطوير شخصياتهم ومواهبهم وقدراتهم بشكل كامل. وينبغي أن يعلمهم حقوقهم واحترام حقوق الآخرين وثقافتهم واختلافاتهم، والعيش في سلام وأن يحموا البيئة".

^٣ تنص المادة (٣٠) على أنه: "يحق للأطفال استخدام لغتهم وثقافتهم وممارسة دينهم، حتى لو كانت مختلفة عن أغلبية الناس في البلد الذي يعيشون فيه".

^٤ Rhiannon Morgan, institutions and social movement dynamics: The case of the United Nations and the global Indigenous movement. International Political Science Review, Vol.28, No.3,2007, p 273.

^٥ STUDY GUIDE: The Rights of Indigenous Peoples, Copyright © 2003 University of Minnesota Human Rights Center, Human Rights library: <http://hrlibrary.umn.edu/edumat/studyguides/indigenous.html>

الانسان لعام ١٩٧٨^١، يشمل حق الشعوب الأصلية في حماية أراضيها ومواردها كما قضت المحكمة بأن دولة نيكاراغوا، انتهكت حقوق الملكية لمجتمع أواس تينجني من خلال منح شركة أجنبية امتيازاً لتسجيل الأشجار داخل أراضي أواس تينجني وعدم الاعتراف بحقوقهم في هذه الأراضي.^٢ إذ إن العلاقة الوثيقة التي تربط الشعوب الأصلية بالأرض لابد أن يتم الاعتراف بها وفهمها باعتبارها الأساس الجوهري لثقافتهم وحياتهم الروحية وسلامتهم وبقائهم الاقتصادي وبالنسبة للمجتمعات الأصلية فإن العلاقة بالأرض ليست مجرد مسألة حيازة وإنتاج، بل إنها عنصر مادي وروحي لابد وأن يتمتعوا به على أكمل وجه، بما في ذلك الحفاظ على تراثهم الثقافي ونقله إلى الأجيال التالية.^٣

وقد أصدرت المحكمة حكماً يقضي بإلزام نيكاراغوا بترسيم حدود أراضي أواس تينجني ومنحها صكوك ملكية وفقاً لأنماط حيازة الأراضي والموارد العرفية، والامتناع عن أي إجراء من شأنه أن يقوض مصالح المجتمع في تلك الأراضي، وإنشاء آلية مناسبة لتأمين حقوق الأراضي لجميع المجتمعات الأصلية في البلاد، وهذا هو أول قرار ملزم قانوناً تتخذه محكمة دولية لدعم حقوق الأراضي والموارد الجماعية للشعوب الأصلية.^٤

وفي قضية أخرى تتعلق بمجتمع ساوهوياماكسا الأصلي ضد باراجواي، ترى هذه المحكمة أن المجتمعات الأصلية قد يكون لديها وعي جماعي لمفاهيم الملكية والحيازة، بمعنى أن ملكية الأرض لا تتركز على فرد واحد، بل على المجموعة بأكملها، وقد وجدت المحكمة إن الملكية التقليدية للشعوب الأصلية لها آثار تعادل حق الحكم الكامل الذي تمنحه الدولة؛ ويترتب لها الحق في المطالبة بالاعتراف الرسمي بالملكية والتسجيل.^٥

من ثم إن أفراد الشعوب الأصلية الذين لأسباب خارجة عن إرادتهم، تركوا أو فقدوا حيازة أراضيهم التقليدية يحتفظون بالحق في الملكية عليها، حتى في حال غياب سند قانوني؛ وإن أفراد

^١ الغرض من الاتفاقية هو توطيد نظام الحرية الشخصية والعدالة في نصف الكرة وكانت محكمة الدول الأمريكية مسؤولة عن الاشراف على الامتثال للاتفاقية.

^٢ Inter-American Court of Human Rights, Case of the Mayagna (Sumo) Awas Tingni Community v. Nicaragua Judgment, Merits, Reparations and Costs, 31 August, IAC, 2001, p7 .

^٣ Inter-American Court of Human Rights, Case of the Mayagna (Sumo) Awas Tingni Community v. Nicaragua Judgment, Op. Cit, p7 .

^٤ James Anaya, Claudio Grossman, The Case of Awas Tingni v. Nicaragua: A New Step in the International Law of Indigenous Peoples, Arizona Journal of International and Comparative Law, Vol. 19, No.1, 2002, p2.

^٥ Interamerican Court of Human Rights, Caso Comunidad Indígena Sawhoyamaya vs. Paraguay. Interamerican Court of Human Rights, San José, Costa Rica, 2006, p70.

الشعوب الأصلية الذين فقدوا حيازة أراضيهم عن غير قصد، وتم نقلها بشكل شرعي إلى أطراف ثالثة بريئة، لهم الحق في استردادها أو الحصول على أراض أخرى بنفس المساحة والجودة.^١

وفيما يتعلق بحق المشاركة السياسية للشعوب الأصلية فقد اصدرت المحكمة قرارها في قضية (ساراماكا ضد سورينام) ، بأن " تمنح الدولة أفراد شعب ساراماكا الاعتراف القانوني بالأهلية القانونية الجماعية فيما يتعلق بالمجتمع الذي ينتمون إليه، بغرض ضمان ممارستهم الكاملة لحقهم في الملكية المشتركة والتمتع به، فضلاً عن الوصول الجماعي إلى العدالة، وفقاً لنظامهم المجتمعي وقوانينهم العرفية وتقاليدهم وتتخذ الدولة التدابير التشريعية والإدارية وغيرها من التدابير اللازمة للاعتراف بحق شعب ساراماكا في التشاور الفعال معه، وفقاً لتقاليد وعاداته، أو عند الضرورة، الحق في إعطاء أو حجب موافقته الحرة والمستنيرة والمسبقة، فيما يتعلق بمشاريع التنمية أو الاستثمار التي قد تؤثر على أراضيهم، وتقاسم فوائد هذه المشاريع بشكل معقول مع أفراد شعب ساراماكا، إذا تم تنفيذها في النهاية".^٢

وقد استندت المحكمة في اصدار حكمها إلى المادة ٢١ من الاتفاقية الأمريكية، والتي تحظر الاستيلاء على الممتلكات الفردية أو الجماعية لذلك كان لابد من استشارة الشعوب الأصلية قبل اتخاذ أي قرار قد يؤثر عليهم.^٣

وفي إطار المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بجرائم الإبادة الجماعية التي ارتكبت ضد الشعوب الأصلية فإنها تتمتع بالحماية بموجب اتفاقية منع الإبادة الجماعية^٤، وتلتزم الدول الموقعة عليها بمنع هذه الجريمة وملاحقة مرتكبيها، وعلى الرغم من أن نظام روما الأساس للمحكمة الجنائية الدولية لا يتضمن أحكاماً صريحة بشأن الشعوب الأصلية، فإنه ينظم المساءلة الفردية لمرتكبي الجرائم الخطيرة.^٥

¹ Interamerican Court of Human Rights, Caso Comunidad Indígena Sawhoyamaya vs. Paraguay, Op. Cit, p71.

² Interamerican Court of Human Rights, Caso del Pueblo Saramaka vs. Surinam, Interamerican Court of Human Rights, San José, Costa Rica, 2007, p65.

³ Cielo María Ávila López, José Israel Herrera, Atisbos de derechos indígenas en la Corte Interamericana de Derechos Humanos, No. 22, 2022, p15.

^٤ نصت المادة الثانية من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨ تعني الإبادة الجماعية أيًا من الأفعال التالية التي يكون قصدها تدمير جماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية كليًا أو جزئيًا: " قتل أعضاء الجماعة؛ إلحاق أذى جسدي أو نفسي خطير بأعضاء الجماعة؛ فرض ظروف معيشية متعمدة على الجماعة بهدف تدميرها المادي كليًا أو جزئيًا؛ فرض تدابير تهدف إلى منع الولادة داخل الجماعة؛ نقل أطفال الجماعة قسراً إلى جماعة أخرى "

⁵ Paulo Ilich Bacca, Indigenous Peoples and the Legacies of Colonialism in International Criminal Law: The Challenging Crime of Genocide, 2015:

وفي تشرين الأول عام ٢٠١٤، قدم الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان بلاغاً إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية يتهم الحكومة الكمبودية بارتكاب جرائم ضد الإنسانية من خلال الاستيلاء على الأراضي والجرائم الجماعية المرتبطة بها يؤدي إلى استغلال الموارد بشكل غير قانوني، واضطهاد السكان الأصليين، وتدمير البيئة، ورغم أن المحكمة الجنائية الدولية لم تقم بعد بمحاكمة هذه الجرائم، فقد أشار المدعي العام إلى أنها سوف تشكل مجاًلاً للتركيز في السنوات المقبلة وامكانية فتح التحقيق بها.^١

<https://criticallegalthinking.com/2015/10/07/indigenous-peoples-legacies-of-colonialism-international-criminal-law>

¹ Cambodia: International Criminal Court Prosecutor urged to prosecute land grabbing crimes: <https://www.herbertysmithfreehills.com/notes/publicinternationallaw/2014-12/the-importance-of-human-rights-due-diligence-for-businesses-international-criminal-court-asked-to-investigate-allegations-of-land-grabbing-in-cambodia>

الخاتمة

ختاماً وفي إطار ما تناولته هذه الدراسة استخلصنا مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات نوردها تباعاً:

أولاً: الاستنتاجات

١. الشعوب الأصلية هي شعوب ذات عرق أو ثقافة أو لغة أو هوية مميزة وهم يتمتعون بحقوق الانسان العامة، فضلاً عن مجموعة من الحقوق مخصصة على وجه التحديد للشعوب الأصلية وهي الحق في تقرير المصير، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحقوق الجماعية.
٢. إن القانون الدولي يوفر القواعد اللازمة لتعزيز مصالح الشعوب الأصلية وهناك إعلانات صادرة عن الأمم المتحدة، والتي على الرغم من أنها غير ملزمة للدول، فإنها تعد جزءاً من القانون الدولي العرفي أو المبادئ العامة للقانون التي تعترف بها الأمم المتحدة كإعلان العالمي لحقوق الانسان والاعلان الخاص بالشعوب الاصلية فضلاً عن ذلك توجد عدد من الاتفاقيات الدولية التي تنص على حماية هذه الشعوب ووقف الاعتداءات التي تتعرض لها.
٣. صدرت احكام قضائية تؤكد حقوق الشعوب الاصلية من محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الانسان لوقف الانتهاكات التي تتعرض لها و لاتزال الجهود حثيثة من اجل الحصول على احكام قضائية من المحكمة الجنائية الدولية.

ثانياً: المقترحات

١. ايجاد بدائل من قبل الحكومات التي تسعى إلى استهلاك الموارد الطبيعية للشعوب الاصلية من اجل الحفاظ على بيئتهم وتراثهم وثقافتهم.
٢. اتخاذ التدابير الرامية إلى تنفيذ إعلان حقوق الشعوب الاصلية لعام ٢٠٠٧ في الدول التي تعارض هذا الاعلان ولاسيما كندا والولايات المتحدة وأستراليا مع الاخذ بنظر الاعتبار تنوع الشعوب الأصلية وعلى وجه الخصوص تنوع الهوية والثقافة واللغة والعادات لهذه الشعوب واعطاءهم الحق في الحكم الذاتي.
٣. السعي إلى ادراج احكام صريحة بشأن الشعوب الاصلية في نظام روما الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية من اجل مساءلة مرتكبي الجرائم الخطيرة ضد هذه الشعوب.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

1. Lydia van de Fliert. Indigenous peoples and international organizations, Coronet BooksInc, First Edition,1994.

ثانياً: الأبحاث

1. Rhiannon Morgan, institutions and social movement dynamics: The case of the United Nations and the global Indigenous movement. International Political Science Review, Vol.28, No.3,2007.
2. James S. Phillips, The rights of indigenous peoples under international law, Global Bioethics, vol. 26, no.2,2015.
3. Williams Jr, 'Encounters on the Frontiers of International Human Rights Law: Redefining the Terms of Indigenous Peoples' Survival in the World, Duke Law Journal, vol.39, Issue4,1990 .
4. World, Duke-determination in regional human rights law: From Kosovo to Cameroon. American Journal of International Law, Vol. Shelto105, No.1, 2011, p60.
5. Ben Saul, Indigenous Issues in the Teaching of International Law, Social Science Research Network Electronic Library, No. 09/108,2009.
6. BEN SAUL, INDIGENOUS PEOPLES, LAWS AND CUSTOMS IN THE TEACHING OF PUBLIC AND PRIVATE INTERNATIONAL LAW, Ngiya: Talk the Law - Vol 4, 2012.
7. Mazel Odette, The Evolution of Rights: Indigenous Peoples and International Law, Australian Indigenous Law Review, vol. 13, no. 1,2009.
8. Duncan Iveson, Paul Patton and Will Sanders, Political Theory and the Rights of Indigenous Peoples, The Canadian Journal of Sociology, Vol.29, No.1,2000.
9. Firestone, J., Lilley, J., & Noronha, I, Cultural diversity, human rights, and the emergence of Indigenous peoples in international and comparative environmental law. American University International Law Review, Vol. 20, Issue.2,2005.
10. MARK MCMILLAN AND SOPHIE RIGNEY, THE PLACE OF THE FIRST PEOPLES IN THE INTERNATIONAL SPHERE: A LOGICAL STARTING POINT FOR THE DEMAND FOR JUSTICE BY INDIGENOUS PEOPLES,

CRITIQUE AND COMMENT, POINT FOR THE DEMAND FOR JUSTICE BY INDIGENOUS PEOPLES, Melbourne University Law Review, Vol39, No3, 2016.

11. Jentoft, S., Minde, H., Nilsen, R. (Eds), Indigenous peoples: Resource management and global rights, Rangifer, Vol. 23, No.2,2003.
12. Cher Weixia Chen, Indigenous Rights in International Law, Oxford Research Encyclopedias of international studies, 2017.
13. Nesti.L, Indigenous peoples' rights to land and their link to environmental protection: The case of Mapuche-Pehuenche. Law and Anthropology: International Yearbook for Legal Anthropology, Vol 11,2001.
14. M. Schwartz, The NSW Bail Act and aboriginal defendants Indigenous Law Bulletin, Library of South Australia, Vol 6(9),2005.
15. Jennifer Hendry & Melissa L. Tatum, Human Rights, Indigenous Peoples, and the Pursuit of Justice, YALE LAW & POLICY REVIEW, Vol34.Issue2, 2016.
16. Cielo María Ávila López, José Israel Herrera, Atisbos de derechos indígenas en la Corte Interamericana de Derechos Humanos, No. 22,2022.
17. James Anaya, Claudio Grossman, The Case of Awas Tingni v. Nicaragua: A New Step in the International Law of Indigenous Peoples, Arizona Journal of International and Comparative Law, Vol. 19, No.1,2002.

ثالثاً: احكام القضاء

1. Interamerican Court of Human Rights, Caso del Pueblo Saramaka vs. Surinam, Interamerican Court of Human Rights, San José, Costa Rica, 2007.
2. Interamerican Court of Human Rights, Caso Comunidad Indígena Sawhoyamaya vs. Paraguay. Interamerican Court of Human Rights, San José, Costa Rica, 2006.
3. Inter-American Court of Human Rights, Case of the Mayagna (Sumo) Awas Tingni Community v. Nicaragua Judgment, Merits, Reparations and Costs,31 August, Iac, 2001.

رابعاً: التقارير والوثائق

1. STUDY OF THE PROBLEM OF DISCRIMINATION AGAINST INDIGENOUS POPULATIONS, Preliminary report submitted by the Special Rapporteur, Mr. José R. Martínez Cobo,1972,(E/CN.4/SUB.2/L.566).
2. States of the world's Indigenous people, United Nations, 2009, (St/Esa/328).



خامساً: الصكوك الدولية

١. اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.
٢. الاتفاقية رقم ١٦٩ بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة لعام ١٩٨٩.
٣. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨.
٤. الإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان صدر عن منظمة الدول الأمريكية بموجب القرار رقم (٣٠) الذي اتخذته المؤتمر الدولي التاسع للدول الأمريكية عام ١٩٤٨.
٥. إعلان حقوق الشعوب الأصلية لعام ٢٠٠٧.

سادساً: المصادر الإلكترونية

1. STUDY GUIDE: The Rights of Indigenous Peoples, Copyright © 2003 University of Minnesota Human Rights Center, Human Rights library: <http://hrlibrary.umn.edu/edumat/studyguides/indigenous.html>
2. Paulo Ilich Bacca, Indigenous Peoples and the Legacies of Colonialism in International Criminal Law: The Challenging Crime of Genocide, 2015: <https://criticallegalthinking.com/2015/10/07/indigenous-peoples-legacies-of-colonialism-international-criminal-law>
3. Protection of indigenous peoples, Coalition for the international Criminal Court: <https://www.coalitionfortheicc.org/global-challenges-icc-protecting-indigenous-peoples>
4. International law and Human Rights: <https://fnnewyork.um.dk/en/denmark/international-law-and-human-rights>
5. Jose Antonio Lucero, The Paradoxes of indigenous politics, Americas Quarterly, 2011: <https://www.americasquarterly.org/fulltextarticle/the-paradoxes-of-indigenous-politics/>
6. Cambodia: International Criminal Court Prosecutor urged to prosecute land grabbing crimes: <https://www.herbertsmithfreehills.com/notes/publicinternationallaw/2014-12/the-importance-of-human-rights-due-diligence-for-businesses-international-criminal-court-asked-to-investigate-allegations-of-land-grabbing-in-cambodia>